وفيه اربعة انواع عليك بمافي هذه المسئلة المسايل وتمامها
اقول ذكر في متن التنوير وشرحه للعلامي انه لو قبض
كيلا كيليا او وزنيا او وجد ببعضه عيب له رد كله او اخذه
بقسطه لانه كشي واحد الزاي بخلاف القسمي كشراء عدين
صفقة كما مر قريبا من ان لرد المعيب قصدا وظاهر هذا
مخالف لما افتى به المولى منه ان لرد الباقي مع ان الملكورين
المثليات لا القيميات لكن كتبت فيما علقته على المختار ان كل
ما في التنوير محمول على ما اذا لم يتصرف ببعض المبيع اما اذا
تصرف ببعضه كما علم به عيبا كما في مسئلتنا فاما ان يكون تصرفا
بنحو البيع مما فيه اخراج عن ملكه او بتبرع كالاكل ونحوه فعلى
الاول يرد الباقي بحصته من الثمن ولا يرجع بنقصان ما باع
وكذا في الثاني الا انه يرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى
هذا خلاصة ما حررته لهذه المسئلة من الحاشية وغيرها وتمامه
هناك فراجعه سئل في رجل اشترى من اخر دارا ثم وجد
جذوعها منكسرة ويريد رد الدار بخيار العيب فهل له ذلك
الجواب نعم وفي جواهر الفتاوي وكذلك لو وجد احد جذوعه
منكسرا فهو عيب كذا في خلاصة الفتاوي وقسمه الاصل
لوازم القضاة من باب دعوى الدور والاراضي سئل
فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فوزنها فظهر بها عيب
قديم ينقص الثمن عند التجار ويعد ونه عيبا ويريد زيد
ردها بخيار العيب بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك الجواب
نعم ومن وجد بعشريه ما ينقص الثمن عند التجار المراد
اخذه بكل الثمن اورده تقويم وكلما اوجب نقصان الثمن
عند التجار المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصنعة مع
فهو عيب شرعا ملتقى وما اوجب نقصان الثمن عند
التجار

التجار فهو عيب كثر ولا شك ان الغنم في الفرو ينقص الثمن فهو
عيب فرد به قال في البزازية في الثالث من كتاب الرهن وان
انتقص الرهن عند المرتهن ذاتا ووصفا سقط من الدين
بقدر خلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فلو
رهن فروا قيمته اربعون بشرط فاسده السوس حتى صارت
قيمته عشرة يفكه الراهن بدرهمين ونصف وتسقط ثلاثة
ارباع الدين لان كل ربع من الفرو ربعه فيسقط من الدين ايضا
وبعه التهى سئل في رجل اشترى من اخر قدرا من الحرير وبعد
ما قبضه وبله بالماء وجد به عيبا قديما كان عند بايعه ينقص
ثمنه نقصانا فاحشا عند تجاره ويريد الرجوع على بايعه بنقصان
عيبه بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك الجواب نعم قال في الخلاصة
ولو اشترى ابريسما وعلم بالعيب بعد البل لا يرد ويرجع
بالنقصان لانه انما علم به بعد البل والبل عيب فيمنع الرد
اهـ ومن العيب الحادث المانع من الرد اذا اشترى حديدا
يتخذ منه الات التجارين وجعله في الكور ليجربه في النار
فوجد به عيبا ولا يصلح لتلك الالات فانه يرجع بالنقصان
ولا يرده كما في الخانية القنية وفيه ايضا لو الجلود عيب
حادث بعد القبض قبله وكذا الابريسم بحر سئل في الرد
بخيار العيب بعد رويته هل يكون على التراخي الجواب خيار
العيب بعد رؤية العيب على التراخي على المعتمد فلو
خاصم وترك ثم خاصم قبله الرد مالم يوجد مبطل كدليل الرضا
كما في التنوير وغيره سئل في رجل اشترى جارية فوجد
بها عيبا فاحشا قد مما عند البايع يريد رد ها به فهل له ذلك
الجواب نعم والسعال القديم وهو ما كان عند اما المعتاد
فلا كما في الفتح وهو المراد بكونه قديما لان دوامه يدل على